الدرس السّادس:

التعـدّد اللّغـوي

1. التعدّد اللّغوي:

تعرف اللغة وضعين أساسيين هما:

- وضع أحادي؛ يسفر عن استعمال لغة واحدة، وهو ما يعبّر عنه باللغة الأم.
- وضع متعدّد؛ يسفر عن استعمال أكثر من لغة.

و يمكن القول بداية إنّ الوضع الأحادي رغم كونه الأصل، فإنّ الوضع المتعدّد هو الأكثر انتشارًا في المجتمعات المتنوّعة.

يمكن لمصطلح "تعدد لغوي" (Multilingualism) أن يحيل سواء على استعمال اللغة أو على قدرة الفرد أو على الوضعية اللغوية في أمة كاملة أو لمجتمع. مع ذلك فإنّ التعدّد اللّغوي على المستوى الفردي غالبًا ما يصنّف بشكل عام تحت "الثنائية اللغوية". أمّا على المستوى المجتمعي أو الوطني فيجب التمييز بين التعدد اللغوي "الرسمي" (Official) و"التعدد القائم بحكم الواقع" (De facto).

مثال:

- سويسرا: دولة متعدّدة اللغة رسميًا، لأنّ ذلك أمر مصرّح به، وكل الوثائق الحكومية لكلّ الدولة بالفرنسية والجرمانية والإيطالية، مع ذلك هناك تعدّدية مبنية على مبدأ الإقليمية، ومعظم الناس ينشأون أحاديي اللغة في الأقاليم أو المقاطعات التي تتوفّر نموذجيًا على لغة رسمية واحدة.
- كندا هي دولة متعددة اللّغات، تتوزّع فيها نسب المتكلمين بهذه اللّغات على النحو التالي: 25% يتكلمون الفرنسية و 63 % يتكلمون الانكليزية و 11.7 % يتكلمون لغات أخرى، و لكن معظم الكنديين ليسوا ثنائيي اللّغة.

خلاصة القول، فإنّ التعريف الشائع للتّعدد اللّغوي هو: "استعمال أكثر من لغة واحدة" أو "قدرة بأكثر من لغة". ولا تعدّ الدول المتعددة اللغات استثناءً بين الدّول، بل هي غالبًا الحالة الطبيعية للكثير منها. ويجدر بنا هنا أن نذكر أنّ الدولة المتعددة اللغات هي دولة يتكلم فيها على الأقل لغتين، و إنّ القول بأنّ هذه الدولة أو تلك هي دولة متعددة اللغات لا يعني بأنّ مواطنيها هم أيضًا كذلك.

2. أنواع التعدّد اللغوي:

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين ثلاثة أنواع من التعدّد اللّغوي نلخّصها على النحو الآتي:

أ– التعدد أو الثنائية الشخصية: وتحدث عندما يكون هناك شخص ما يتكلم لغتين أو أكثر.

ب– الثنائية المجتمعية: عندما يكون هناك مجموعة من أفراد مجتمع ما يتكلمون أكثر من لغة.

ج– التّعدد اللّغوي الحكومي: عندما تكون للدولة أكثر من لغة رسمية دون أن يكون الشعب كذلك.

3. أشكال التعدّد اللغوي:

يمكن التمييز بين شكلين للتّعدد اللّغوي:

أ– تعدد لغوي متماثل:

إذ يكون لكل اللغات وضع متساو، مثال ذلك: سويسرا، كل اللغات **الوطنية** فيها، الفرنسية والجرمانية والإيطالية، متساوية رغم الاختلافات الجوهرية في عدد المستعملين؛ حيث:

يتحدّث الجرمانية 73,5 ٪ من المواطنين باعتبارها لغتهم الأولى.

يتحدّث الفرنسية 20,1 ٪

يتحدّث الإيطالية 4,5 ٪

و 0,9 ٪ من المواطنين لديهم اللغة الرسمية الجهوية الرومانشية.

وهذه اللغات موزعة على مبدأ الإقليمية.

ب– تعدّد لغوي غير متماثل:

ويعني أن يكون للغة واحدة من اللغات على الأقل أكثر من وضع اللغات الأخرى.

مثال ذلك: سنغافورة؛ حيث تعتبر المالايية هي اللغة الوطنية، لكن وظائفها الخاصة محدودة في الترانيم الدينية الوطنية وفي الشعار الوطني. إذ تتوفر سنغافورة على أربع لغات رسمية، يمكن اعتبار المندرينية والمالايية والتاميلية على أنّها تمثل المجموعات الإثنية الكبرى الثلاثة (الصينيين/ الملايين/ الهنديين)، واللغة الرسمية الأخرى هي الإنجليزية، لغة اتصال ثنائي، إثني ودولي. هذا الاختيار اللغوي مقام على أساس الوضع (Status) ، إذ يستعمل أغلبية صينيي سنغافورة لهجة أخرى غير المندرينية في المنزل،

وعدد لا بأس به من هنود سنغافورة ليسوا متكلمين أصليين للتاميلية. وهكذا، فباختيارها للانجليزية كلغة رسمية، فقد توفرت سنغافورة على أداة للتواصل التجاري مع باقي الدول.

4. نتائج التعدّد اللغوي:

يمكن تلخيص أهم نتائج التعدّد اللغوي في النقاط الآتية:

على الصعيد الاجتماعي:

- التسبب في خلق نزاعات وطنية خاصة أو جهوية.
- خلق توتر دائم بين قوى الأحادية اللغوية والتعدد اللغوي.

على الصعيد اللغوي:

إذ تتأثّر اللغات ببعضها، فتتغيّر وتتداخل، ويشمل هذا التأثير كل مستويات اللغة:
الصوت، النحو، المعجم، التداولية (استعمال اللغة في التواصل)، والخطاب(مستوى ما بعد الجملة).

5. الهند مثال للتّعدد اللّغوي:

يصعب على كلّ شخص تربى في مجتمع تجمعه لغة واحدة أن يستوعب ترسخ التعدد اللّغوي في الحياة بالهند. فبعد استقلال الهند عام 1947 تم الاعتراف في دستور البلاد بستَ عشرة لغة رسمية. في غضون ذلك بلغ عدد اللّغات الرسمية المعترف بها حاليًا اثنتان وعشرون لغة. وتتبوأ الهندية مركز اللّغة الوطنية الرسمية، في حين تعتبر الإنجليزية لغة رسمية ثانية. وإضافة إلى التعدد اللّغوي هناك أيضا تنوع قوي في أنظمة الكتابة بالهند.

وإذا كان الفرق بين اللّغة واللهجة وتعريفهما يثير نقاشات علمية عديدة، فإن اعتراف الدستور رسميًا بإحدى اللّغات يخضع في الهند للمعادلات السياسية القائمة. وقد أحصى الرصد الانثروبولجي للهند خمسة وعشرين نظامًا للكتابة وثلاثمائة وخمسًا وعشرين لغة في الهند. وتتوفر جميع هذه اللّغات على فرصة الحصول على اعتراف رسمي بها من الدولة. ولعل أبرز ما يسترعي الاهتمام في الاحصاءات التي أوردها الرصد الانثروبولوجي هو تأكيده على أنّ ما نسبته 65% من المجموعات السكانية في الهند تتحدث بلغتين أو حتى ثلاث لغات. وهذا مؤشر واضح على أن التعدّد اللّغوي في الهند ليس ظاهرة معزولة وإنّما هو أمر طبيعي.

ملاحظة:

استفادت المحاضرة من المراجع الآتية:

– عمر بوقرة: التعدد اللغوي قراءة في المصطلح والمفهوم والمظاهر، مجلة الصوتيات، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2، الجزائر، ع19.

– مايكل كلين، التعدد اللغوي، ضمن دليل السوسيو لسانيات، تحرير فلوريان كولماس، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.

– أنيل بهاتي، التعدد اللغوي والتنوع الثقافي.. أوروبا والهند كمثالين، ترجمة: عادل القدسي، معهد غوته ومجلة فكر وفن، يونيو 2009، http://www.goethe.de.

– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، ط1، 1993.

الدرس السّابع:

الثنائيـــة اللّغويـــة

1- الثنائية اللّغوية: Le bilinguisme

يتكوّن هذا المصطلح من:

السابقة اللاتينية **bi** و معناها مثنى أو مضاعف.

و **lingual** لغوي.

اللاحقة **ism** الدالة على السلوك المميّز أو الحالة أو الصفة.

حاصل الترجمة: سلوك لغوي مثنى أو مضاعف.

ملاحظة:

يظهر لنا للوهلة الأولى أنّ المصطلحين **diglossia** / **bilingualism** يدلاّن على معنى واحد هو لغتان، إلاّ أنّ الحقيقة أنّهما لا يتطابقان، بل إنّ لكلّ منهما معنى مغاير لما يدلّ عليه الآخر.

إنّ الثنائية اللّغوية ظاهرة عامة ينجم عنها مشكلات عديدة في مختلف بلدان العالم حيث تتعايش لغتان أو أكثر تتكلّمها مجموعات من السّكان.

2- تعريفها:

بالعودة إلى المعاجم اللّسانية نجد جملة التعاريف التالية:

1- الثنائية اللّغوية هي الوضع اللّغوي لشخص ما أو لجماعة بشرية معيّنة تتقن لغتين، وذلك من دون أن تكون لدى أفرادها قدرة كلامية مميّزة في لغة أكثر ممّا هي.

2- الحالة اللّغوية التي يستخدم فيها المتكلّمون بالتناوب و حسب البيئة والظروف اللّغوية، لغتين مختلفتين.

3- نقول إنّ الفرد ثنائي اللّغة حين يمتلك عدّة لغات تكون مكتسبة كلّها كلغات أم.

4- كون الفرد قادرًا على تكلّم لغتين. تعايش لغتين في مجتمع واحد شرط أن تكون أكثرية المتكلّمين ثنائية اللّغة فعلاً.

5- استعمال شخص أو مجموعة أشخاص لغتين أو أكثر (لغة ثقافة، ولهجة) في شكلهما المحكي بخاصّة (والمكتوب ثانيًا).

6- الحالة اللّغوية التي تعنى بها المجتمعات اللّغوية والأفراد الذين يسكنون مناطق أو بلدانًا تستعمل فيها لغتان على نحو متقن.

ونجد أيضًا عند بعض اللّسانيين التعريفات التالية:

7- استعمال لغتين على نحو مماثل لاستعمال أبناء كلّ لغة من اللّغتين.

8- القدرة في اللّغة الأخرى على إنتاج كلام حسن التركيب وذي دلالة.

9- التناوب في استعمال لغتين أو أكثر.

10- عملية تلاؤم الأفراد مع وجود أشخاص في مجتمعهم يتكلّمون لغة أخرى.

الاستنتاج:

تؤكّد هذه التعريفات على ضرورة وجود لغتين تتعايشان لكي يكون هناك ثنائية لغوية. إلاّ أنّها تتفاوت فيما بينها من حيث إنّها تتعامل مع الثنائية اللّغوية إمّا على مستوى الملكة اللّغوية في اللّغتين، وإمّا على مستوى استعمال اللّغتين.

فالتعريفات 1-3-8 تحدّد ثنائي اللّغة من حيث إنّه يمتلك ملكة لغوية في اللّغتين، في حين أنّ بقية التعريفات تشير إلى أنّ الفرد يكون ثنائي اللّغة حين يكون بمقدوره استعمال لغتين في سياق التواصل. وعمومًا يمكننا أن نقول إنّ الثنائية اللّغوية هي استخدام لغتين بالتناوب. وعليه ستكون هناك ثنائية لغوية قائمة حيثما يستعمل الأفراد عادة لغتين مختلفتين بسهولة.

- و "الثنائية في ظاهرها العام هي اعتماد البلاد على لغتين أو أكثر في التعليم وبالتالي في الاستعمال اليومي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية".

- ولابن خلدون رأي فيها حيث قال: "البعد عن اللسان الأصلي، إنما هو بمخالطة العجمة، فمن خالط العجمة، أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد، لأن الملكة إنّما تحصل بالتعليم، كما قلناه، وهذه ملكة ممتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب، و من الملكة الثانية التي للعجم، فعلى مقدار ما يسمعون من العجم، ويربون عليه يبتعدون عن الملكة الأولى".

ومن هنا نستنتج أن الثنائية اللغوية، لها جذور ضاربة في التاريخ، حيث ظهرت عند العرب القدامى، فبعملية حسابية بسيطة يمكننا تحديد زمن اختلاط العرب بغيرهم، والذي حدده المؤرخون

بظهور الإسلام واضطرار العرب للتوسع في أراضيهم، ونشر الإسلام في بقاع العالم، لكن كلّ ما في الأمر أنّهم كانوا يسمّونها "مخالطة العجمة"، واليوم أطلقوا عليها اسم "الثنائية اللّغوية".

3- أنواعها:

يمكننا التمييز من الناحية الوظيفية بين عدّة أنواع من الثنائية اللّغوية:

الثنائية اللّغوية على صعيد الوطن:

في هذه الحالة تنجز الدولة أعمالها بأكثر من لغة وتكون مؤسسات الدّولة ثنائية اللّغة بقدر ما تؤمّن خدماتها بالذات بأكثر من لغة واحدة. تتفاوت مظاهر الثنائية اللّغوية على صعيد الدّولة بين اعتراف الدّولة بحقوق الأقليات اللّغوية في مجال الثقافة والتعليم، ولكن من دون أن تساوي بينها وبين الأكثرية (كما هو حال العربية في إسرائيل، واللّغة الألمانية في الدانمارك، وبعض اللّغات القطرية في الهند والاتّحاد السوفياتي سابقًا، وأيضًا بعض لغات الأقليات في بلاد البلقان وأوروبا الوسطى) وبين اعتراف الدولة بلغتين رسميتين متساويتين (كما هو الحال في بلدان عديدة مثل سويسرا ويوغسلافيا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا وكندا وبلجيكا وغيرها).

الثنائية اللّغوية الإقليمية أو المحليّة:

تكون لغة أخرى غير اللّغة القومية، رسمية أو محكية، وليس على صعيد الدولة، إنّما فقط على امتداد منطقة جغرافية محدّدة، كما هو الحال بالنسبة للهجة الألمانية في الألزاس وفي شرق اللورين.

الثنائية اللّغوية الخاصّة بالأقليات العرقية:

هذه الثنائية اللّغوية قائمة عند الأقليات العرقية في بلدان تهدف سياستها اللّغوية إلى استيعاب الأقليات العرقية في الثقافة القومية، كما هو الحال في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية. والجدير بالذكر هنا، أنّ هذه الأقليات وإن تكن تتكلّم اللّغة القومية فهي تستمر في أغلب الأحيان في استخدام لغتها في البيت وفي إطار تجمّعاتها.

الثنائيية اللّغوية المؤسسية:

تعتمد لغة معيّنة كوسيلة لبعض النشاطات بحيث يكون بإمكانها أن تصبح لغة مشتركة للتجارة أو للتعليم أو للإدارة أو للممارسة الدينية.

وتشكل حاليًا اللّغات الإنكليزية والروسية والفرنسية التي تُدرّس كلغة ثانية على نحو واسع جدًّا في العالم لغةً حرّةً للتعليم العلمي والتقني وللتجارة وللقانون في بلدان مختلفة.

الثنائية اللّغوية المدرسية أو التربوية:

هذه الثنائية اللّغوية تتنوّع من الناحية العملية من تدريس لغة ثانية إلى تعليم المواد المدرسية باللّغة الثانية وإلى استيعاب ثقافة اللّغة الثانية وقيمها. وترتبط الثنائية اللّغوية المدرسية عمومًا، بالبرنامج التربوي الرسمي الذي يتمّ وضعه بموجب سياسة الدّولة التربوية التي تسعى مبدئيًا، عبر هذا البرنامج وبواسطة التعليم، إلى تعميم استخدام اللّغة الثانية إضافة إلى اللّغة القومية.

الثنائية اللّغوية المؤسسية المؤقتة:

تكون لغة المستعمر القديم لغة رسمية. وقد اعتمدت هذه الثنائية اللّغوية بالتأكيد كصيغة انتقالية نحو إقرار اللّغة القومية لغة رسمية وحيدة، كما هو الحال مثلاً، بالنسبة للثنائية اللّغوية في بلدان مثل اللاوس كمبوديا والفيليبين والباكستان وغيرها.

ملاحظة:

استفادت المحاضرة من المراجع الآتية:

– إبراهيم كايد محمود: العربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية، جامعة الملك فيصل، 2002.

– ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1993.

الدّرس الثامن:

الازدواجيـة اللّغويـــة

1- *الازدواجية اللّغوية:* ***diglossia***

يتكوّن هذا المصطلح من:

سابقة يونانية ***di*** ، معناها مثنى أو ثنائي أو مضاعف.

gloss ومعناها: اللّغة.

اللاحقة ***ia*** للحالة.

فحاصل الترجمة: حالة أو صفة لغة مثناه أو مضاعفة (الثنائية اللغوية).

2- ظهورها:

- يواجه هذا المصطلح نوعًا من العسر والإبهام في تحديد مفهومه عند كثير من الباحثين، ويعتقد بعضهم أنّ أوّل من تحدّث عن ظاهرة الازدواجية اللّغوية العالم الألماني ***كارل كرمباخر*** عام 1902، غير أن هذا الرأي لم يلق تأييد كثير من العلماء، فذهب بعضهم إلى القول إنّ العالم الفرنسي وليام ماسيه كان من نحت هذا المصطلح بالفرنسية ***la diglossie*** ، وقد عرّفه بمقال كتب عام 1930 بقوله: "هي التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عاميّة شائعة".

- نقل العالم الأمريكي ***شارل فرغسون*** هذا المصطلح إلى الإنجليزية عام 1959، ليدلّ به على شكلين مختلفين من الاستخدام للّسان نفسه، أي أنّه تنافس بين تنوعين للّسان الواحد، مع وجود وضع مختلف لكلّ منهما، إذ يستخدم أوّلهما في الحياة اليومية (التواصل اليومي)، في حين يستخدم الثاني في الأمور الرسمية والدوائر الحكومية، وفي المدارس والمحاكم والجامعات والوزارات والإعلام وغيرها من المؤسّسات.

ويعرّف ***فرغسون*** هذه الظاهرة بقوله: "حالة لغوية ثابتة نسبيًا، يوجد فيها فضلا عن اللّهجات الأساسية التي ربّما تضم نمطًا محدّدًا أو أنماطًا مختلفة باختلاف الأقاليم، نمط آخر في اللّغة مختلف، عالي التصنيف، وفي غالب الأحيان أكثر تعقيدًا من الناحية القواعدية، فوقي المكانة، وهو آلة لكميّة كبيرة ومحترمة من الأدب المكتوب لعصور خلت أو لجماعة سالفة، ويتعلّم النّاس هذا النمط

بطرق التعليم الرّسمية، ويستعمل لمعظم الأغراض الكتابية والمحادثات الرّسمية لكنّه لا يستعمل من قبل أي قطاع من قطاعات الجماعات المحليّة للمخاطبة أو المحادثة العادية".

إنّنا نقف وبشكل صريح أمام اللّغة الفصحى واللّهجات العامية، أمام اللّغة الرّسمية للدّولة، والتي تفرضها بمؤسّساتها، وتستعمل للأدب والإبداع، مقابل العامية التي تستعمل للتواصل الاجتماعي اليومي.

- يذهب ***أندريه مارتينيه*** إلى الفكرة ذاتها، فيقول:" نميل إذن إلى أن نخصّص تحت مفردة الازدواجية اللّغوية موقفًا لغويًا اجتماعيًا؛ حيث تستخدم بشكل تنافسي لهجتان لهما وضع اجتماعي- ثقافي مختلف، الأولى باعتبارها لغة محليّة، أي شكلاً لغويًا مكتسبًا أولويًا ومستخدمًا في الحياة اليومية، والأخرى لسانًا يفرض استخدامه في بعض الظروف من قبل أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة".

من هنا، يمكننا القول إنّ تحديد الازدواجية اللّغوية يقوم على معيارين اثنين هما:

1- تنافس بين نمطين لغويين عائدين للغة واحدة.

2- وضع مختلف لهذين النمطين من حيث الوظيفة والمكانة.

بمعنى أنّ الازدواجية اللّغوية تخصّص وظيفة لكلّ من الفصحى والعامية، فالفصحى للاستخدام الرّسمي، والعامية للاستخدام اليومي بين العامّة، فلكلّ منهما مناسبات ومواقف ومواضيع خاصّة. إنّنا بهذا، نقف أمام حالة من التنوّع اللّغوي في الاستخدام.

3- أسباب ظهور الازدواجية اللّغوية:

أ- التطوّر اللّغوي في كلّ مستويات اللّغة:

صوتيًا: من خلال انحراف الأصوات عن مخارجها.

صرفيًا: كظهور صيغ ومشتقات جديدة غير معروفة عند العرب لا سماعًا ولا قياسًا، كصيغ الجمع والتصغير ببعض اللّهجات العربية.

نحويًا: من خلال التخلّص من العلامات الإعرابية، وتجاوز التركيب الصحيح للجمل.

دلاليًا: تغيّر معاني الألفاظ والصيغ بتأثير الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

ب- اللّهجات الاجتماعية الناتجة عن الفوارق الطبقية والمستوى التعليمي والمهني والجنس...

ج- الاحتكاك اللّغوي بين اللّغات وما ينتج عنه من ظهور لغات أو لهجات جديدة خسرت شيئًا من خصائصها وصفاتها الأصلية، وبدأت تدريجيًا في الابتعاد عن اللّغة الأم.

د- اختلاف البيئة في المجتمع اللّغوي الواحد، بين الأرياف والمدن والبوادي. فأبناء الريف مثلا يتحدّثون بلهجة تختلف عن تلك التي يتحدّث بها أبناء المدن.

4-ظهورها في اللّغة العربية:

يذهب عدد من علماء العربية إلى أنّ الازدواجية اللغوية ظهرت في اللّغة العربية بعد الفتح الإسلامي الذي نتج عنه دخول عديد الشعوب والأمم غير العربية في الإسلام، ما أدّى إلى صراع بين العربية واللّغات الأخرى، وهو ما نتج عنه هذا الازدواج اللّغوي، وهذا يعني أنّ العربية قبل الفتح الإسلامي كانت مستوى لغويًا واحدًا. وقد استمرّت العربية على هذه الحال من التوحّد حتّى بدأ احتكاك قوي وحقيقي بين العربية وغيرها من لغات الأمم المغلوبة كبلاد فارس والروم، وهو ما أدّى إلى تفشّي ظاهرة اللّحن، والتي يرجعها أبو الطيّب اللّغوي إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم، يقول:".. لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلّم، فقد روينا أنّ رجلا لحن بحضرته، فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضل" بل قد وردينا من لفظ النبي صلى الله عليه وسلّم أنّه قال:" أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللّحن؟".

لقد بدأ الانحراف عن اللغة الفصحى في كلّ مستوياتها، فكانت هذه الانحرافات سببًا رئيسيًا في وضع كثير من علوم العربية، وقد أشار ابن خلدون في مقدّمته إلى هذه الانحرافات التي شملت كلّ جوانب اللغة، وممّا قاله حديثه عن التساهل في التقيّد بعلامات الإعراب، ويمثّل هذا الانحراف صورة من صور العامية، وخطوة من خطواتها تجاه تأصّلها استعدادًا لمنافسة الفصحى والتغلّب عليها، وقد تنبّه علماؤنا لما سيحلّ بالعربية فقاموا بوضع النحو لوقف تلك الانحرافات التي ظهرت على الألسنة وقتها، ولفهم النّص القرآني. كما ظهر الانحراف في استخدام الألفاظ والصيغ في غير ما وضعت له، ما أدّى إلى انغلاق المعنى وسوء فهم كثير من النصوص. لقد أدرك العرب خطورة الانحراف الذي تقوم به العامية لترسيخ نفسها كلغة بديلة عن الفصحى، فوضعوا المعاجم اللّغوية التي حصرت ألفاظ العربية كاملة وحافظت عليها من التغيّر والاندثار، كما وضعت الكتب والمعاجم التعليمية والمعيارية التي تراقب استعمال اللّغة وتشير إلى الأخطاء التي يقع فيها مستخدمو اللّغة، ككتاب "لحن العامّة" للكسائي و "إصلاح المنطق" لابن السكيت و"لحن العوام" للزبيدي...

استمرّت العامية بزحفها، حتّى نالت جانب التراكيب اللّغوية الفصيحة، وهذا الانحراف ربّما كان نهاية المطاف بالنّسبة للغة الفصحى، لأنّ الانحراف في التراكيب اللّغوية والأساليب الكتابية يعني بداية ظهور لغة جديدة.

ملاحظة:

استفادت المحاضرة من المراجع الآتية:

– إبراهيم كايد محمود: العربية الفصحى بين الازدواجية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية، جامعة الملك فيصل، 2002.

– عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013.

الدّرس التاسع:

السّياســـة اللّغويـــة

1- السياسة اللّغوية: Language policy

السياسة في أصل التداول العربي تدور حول معاني الرعاية والمصلحة، وتفيد في الاصطلاح القيام بمسؤولية الإدارة والرعاية للجماعة السياسية بما يجلب لها المصالح ويدرأ عنها المفاسد. وحينما تقترن السّياسة باللّغة فإنّها ستعني:

- بحسب "إلجين": " المواقف الرسمية التي تتخذها الحكومات تجاه استعمال اللغة ورعايتها، سواء كانت هذه المواقف مدعومة بالفعل كإقرار القوانين أو تمويل البرامج، أو كانت مدعومة بالخطب والقرارات المنمقة على الورق".

وإذن فإنّ السياسة اللغوية هي عبارة عن نوع من التعامل الرّسمي لأجهزة الدولة مع اللغة أو اللغات المستعملة داخل كيان سياسي معين وهو الدولة. فاعتبار العربية لغة رسمية في الجزائر أو العراق مع عدم منح اللّغتين الأمازيغية (قبل التغييرات الأخيرة) والكردية المرتبة نفسها يدخل في إطار السياسة اللّغوية، كما أنّ اعتماد المالاوية من قبل الحكومة الماليزية لغة رسمية للبلاد مع السماح للمكونات اللغوية الأخرى باستعمال لغاتها في مدارسها الخاصّة يعدّ من قبيل السياسة اللغوية.

- وبحسب "دينيس أجير" فإنّ هناك أنواعًا من السياسة اللّغوية:

أ. نوع يركز في تصوره وأهدافه على ضرورة الوحدة الوطنية والوفاق الاجتماعي، ولأجل تحقيق هذا يتم التركيز على لغة واحدة لتصبح هي اللغة الرسمية وما عداها تبقى على هامش التداول، وعادة ما تقوم هذه السياسة على قيم مثالية كالوطنية والقومية، وفي سبيل تحقيق هذين الهدفين يتم قهر اللغات الأخرى والسعي إلى مواجهة انبعاثها، والتأكيد على ضرورة حماية اللغة من العدو سواء كان حقيقياً أم متخيلاً.

ب. نوع يتميز باعتماد تصور أرحب لمفهوم الوفاق الاجتماعي حيث الاعتقاد بأن قوة المجتمع في تنوعه وفسيفسائيته، إلا أن مثل هذا التصور يبقى عادة معلقاً في سماء النظرية، حيث تبقى المنافسة بين الكيانات اللغوية في المجتمع على أشدها، وهنا تتحول السياسة اللغوية إلى فلسفة يتم إعمالها لتحقيق التوازن بين الجماعات اللغوية المتنازعة.

– وينظر إليها في عمومها على أنّها طريقة لحل المشاكل التواصلية أو اللغوية.

2. سياسة الدولة اتجاه اللّغة:

تركّز اللّسانيات الاجتماعية في هذا الخصوص على:

– نشر المعلومات التي تمكّن من وضع سياسة لغوية بشكل علمي.

– اختبار مختلف طرائق تحقيق هذه السياسة على نطاق مصغّر.

– توضيح المسارات السياسية وغير السياسية التي تلعب دورًا معيّنًا على صعيد الجماعات والأفراد، لاتّخاذ القرارات السياسية في المجال اللّغوي.

– دراسة النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة اللّغوية.

– دراسة ردود فعل السكان تجاه هذه السياسة، واستخلاص تكاليفها.

وفضلاً عن هذا، تهتم اللّسانيات الاجتماعية بالقضايا التربوية المتعلّقة بالسياسة اللغوية وبتقييمها، وخاصّة ما ارتبط بقضايا الازدواجية اللغوية في البرامج الدراسية، إضافة إلى اهتمامها بالتغييرات الحاصلة في النظرة إلى اللغة واللّهجات ضمن نصوص السياسة اللّغوية.

3. كيفية وضع السياسة اللّغوية و تنفيذها:

لا ينحصر التخطيط اللّغوي بعمل السلطات فقط، إنّما بإمكان مؤسسات وأجهزة أخرى أن تقوم بهذا العمل، ومن أمثلة ذلك:

– السلطة الكنسية، كتأثير "لوثر" بالنسبة للغة الألمانية.

– المدارس الأدبية، كتأثير "برامامتا شواد هوري" وآخرين في ارتقاء اللغة البنغالية في الهند.

– المجامع العلمية والأدبية في مجال التصحيح اللّغوي.

هذا ويبقى عمل الدولة العمل الأساسي في هذا المجال، ومن أدلّة ذلك:

– إقرار الحكومة الفليبينية سياسة لغوية وتربوية هدفت إلى إدخال اللغة الفليبينية في بعض المجالات التعليمية.

– إشراف الحكومة الإيرلندية على الدراسات التي أجريت بهدف معرفة مدى استجابة المواطنين لمحاولة إحياء اللغة الإيرلندية.

– محاولة حكومة "تيتو" في يوغسلافيا فصل اللغة المسدونية (*Macedonian*) عن اللغة الصربية (*Serbian*) وعن اللغة الكرواتية (*Croatian*).

– قيام الحكم الروسي بدعم اللغة الروسية وتبنّي الأحرف الروسية (*Cyrillic*) في الكتابة.

– سعي الحكم الصيني إلى حلّ مشكلة الكتابة بواسطة الرموز الكتابية الصينية (*Character*) وساهم في إيجاد الحلول لتبسيط تدريسها.

– أولت الحكومات المتعاقبة في النرويج اهتماماتها بالتقريب بين اللغتين النرويجية والدانماركية المتقاربتين أساسًا وبتوحيد الكتابة والإملاء.

– حاولت الحكومة البلجيكية ولا تزال تحاول إقامة توازن لغوي بين الشعبين اللذين يتعايشان في بلجيكا (الوالون) و(الفلاماندیون).

– ألزمت الحكومة الاتحادية الكندية المؤسسات الرسمية اعتماد اللغتين الفرنسية والإنكليزية.

– التزمت الحكومة الاتحادية في الهند بدعم اللغة الهندية إضافة إلى الإبقاء على اللغة الإنجليزية لأسباب عائدة إلى صراع اللغات ضمن الاتحاد الفيديرالي.

– كما أولت الحكومات في كلّ من أندونيسيا واليابان وإسرائيل وتركيا ويوغسلافيا وبعض البلدان الإفريقية اهتماماتها للتخطيط اللّغوي.. ولعلّ تجربة إسرائيل نموذج حي عن إحياء لغة ميتة منذ قرون.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ تسلّم الدولة التخطيط في المجال اللغوي لا يقدّم الضمانة الأكيدة في أنّ التخطيط سيؤدّي إلى النتائج المرغوب فيها. ومحاولات الحكومات الإيرلندية في إحياء اللغة الإيرلندية هي خير مثال على فشل السياسة الحكومية، وهو ما يدفعنا للقول إنّ النّجاح في السياسة اللّغوية يعود أيضًا إلى عوامل مجتمعية تساعد في إنجاح التخطيط الحكومي أو إفشاله.

وغني عن الذّكر أنّ الدولة بمقدورها دعم سياستها اللغوية، إذ بإمكانها أن تلزم المواطنين، وذلك تحت المسؤولية، بالاستجابة بصورة إيجابية لتخطيطها، كما جرى مثلاً في "تركيا" عندما منعت السلطات النشر بالحروف العربية وحوّلت الكتابة في تركيا بالحروف اللاتينية. غير أنّ ظروف التواصل في المجتمع وطبيعة الاكتساب اللغوي يؤثران على التخطيط، وذلك لأنّ اللّغة أداة تواصل تكتسب بصورة طبيعية في مرحلة نمو الطفل، فمحاولات الدولة أو المؤسسات الأخرى تنجح أو تفشل فقط إذا تلاقت مع عوامل أخرى في المجتمع.

ملاحظة:

استفادت المحاضرة من المراجع الآتية:

– عبد القادر الفاسي الفهري: السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2013.

– ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1993.